مقومات التّنمية الاقتصاديّة والمحافظة عليها في الهدي الرّبانيّ

عبد الرّزاق عبد الله حاش•

الملخص

تتناولُ هذه الدراسةُ بمنهج تحليلي مقومات التنمية الاقتصادية الواردةَ في الهدي الربانيّ، وذلك من خلال محورين: يتعرَّضُ المحورُ الأول للمُقوِّمات الذّاتية اللازمة للتنمية، مثل: الاعتماد على الذّات والاستغناء عمّا في أيدي الآخرين في عملية الإنتاج على المستوى الفرديّ، والمحافظة على الوحدة والتّعاون على المستوى القوميّ. ويتناولُ المحورُ الثاني المقوِّمات القيميّة والسلوكيّة للتنمية الاقتصاديّة، مثل: "المحافظة على القيم الروحيّة"، و"حسن الإنفاق والاستهلاك"، و"النزاهة في التعاملات الماليّة"، و"المداومة على العمل"، و"الابتعاد عن الترف والإسراف". ويتوصَّلُ البحثُ إلى أنّ التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي جزء من التغير الحضاري يتناول أبنية المجتمع كافة، المادية والمعنوية، من خلال اعتمادها على الإنسان غاية ووسيلة.

الكلمات المفتاحيّة: مقوّمات التنمية، مقومات قيمية، الهدي الربانيّ، العمارة، التمكين، التبعية الاقتصادية.

Abstract

This study uses an analytical approach to present principles of economic growth derived from the guidance of Revelation: Quran and Sunnah. The Study is divided into two themes. The first one deals with principles related to personal and self sufficient means of economic production at the individual and national levels. The second theme deals with principles related to values that govern behaviors necessary for economic growth; such as preserving spiritual values, balancing income and consumption, integrity of financial transactions, avoiding excessive and wasteful expenditure.

Keywords: principles of economic growth, values of economic growth, Revealed Guidance, empowerment, economic dependency.

• دكتوراه في أصول الدين ومقارنة الأديان، أستاذ مساعد بكلية العلوم، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا. بريد إلكتروني: nashaat99us@yahoo.com. تم تسلم البحث بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٢م، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢م.

مقدمة:

ثَمَّة أسئلةٌ حقيقيّة وملحّة تختصُّ بكيفية تحسين الوضع الاقتصاديّ للأمّة الإسلاميّة بشكل عام، وبماهية المقومات والقيم اللّازمة لتنمية دخل الفرد المسلم، وبكيفية تحسين الإنتاج المحليّ والإقليميّ للدول الإسلاميّة بشكل خاصٍّ. ومن بين هذه الأسئلة: هل تحسين الوضع الاقتصاديّ للأمة الإسلاميّة يعني زيادة الإنتاج الكميّ للمال ولثروة الفرد والجماعة؟ وهل التنمية الاقتصاديّة معناها اللحاق بالدول المتقدمة من خلال استيراد خبراتها التّنموية ومستشاريها الماليين؟ وما مدى ارتباط عملية التنمية الاقتصاديّة باستيراد التّكنولوجيا المتقدمة من الآخر على أساس أنَّ في ذلك مسايرةً لركب التقدم العلمي والتكنولوجي في العالم؟ أو أنَّ الحل يكمن في الاعتماد على الذات من خلال تعزيز المشاركة الفاعلة لكل أطياف المجتمع في عملية التنمية، ثم زيادة التبادل التجاريّ والاستثماريّ بين الدول الإسلاميّة؟ وكيف يمكن أن نقوِّمَ عملية التّنمية الاقتصادية؟ وهل نقوِّمها من خلال إنتاج المصانع والحقول، وبعدد الوظائف ومستوى الدخول الفردية والقوميّة فقط؟ أو نقوِّمها من خلال تشييد الأنماط السلوكيّة والقيم المعرفيّة؟

تلك أسئلةٌ فرض بعضَها الواقعُ الاقتصادي الذي تعيشُه الأمّة الإسلامية، وبعضُها أوحى بهِ ضميرُ التجديد الذي يتطلَّع إلى تحسين المستقبل الاقتصاديّ للأمّة. وبما أنَّ التنميّة الاقتصاديّة جزءٌ من التغيير الحضاريّ الذي يتناول أبنية المجتمع كافَّة، ويشمل جوانبَه المادية والمعنوية، فإنَّ أيَّة محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن تضع في الحسبان العناصر غير الاقتصادية، مثل: ثقافة المجتمع، وطبيعة النظام السياسيّ الحاكم. ومع أنَّ القرآن الكريم والسنة النبويّة الصحيحة ليسا وثيقة ماليّة ولا نظريّة اقتصاديّة، بل هما الوحي الإلهي المعصوم، إلا أنَّ تعاليمهما تؤكّد –أولاً– أنَّ تحسين السّلوك النفسيّ والاجتماعيّ للإنسان في إرادته وتصوراته الفكريّة هو الذي يُحدِّدُ معالم التنمية الاقتصاديّة الحقيقية. وعلى حسب الخطاب القرآنيّ فإنَّ ضَعْفَ العائد الاقتصادي للتنمية الاقتصاديّة لأمّة مّا يعود إلى عوامل ذاتيّة وثقافيّة واجتماعيّة، ﴿**قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ**﴾ (آل عمران: ١٦٥)

مدخل:

تفيد معاجم اللغة العربيّة أنَّ لفظ "التنمية" يعني في اللغة الزيادة في كمِّ الأشياء أو كيفها ونوعيتها؛ إذْ تقول العرب: نما الزرع، ونما المال: أي زاد. وقالوا أيضاً: نما الخضاب في اليد والشَّعر: ازداد حمرة وسواداً.[١] ويميل معظم الاقتصاديين إلى التمييز بين النمو والتنمية؛ إذ يعني النمو الزيادة الحاصلة في السكان وفي الثروات المتاحة بشكل تلقائي دون فعل أو تأثيرات مسبقة، في حين تشمل التنميةُ النموَّ وتتضمنه، فهي زيادة تمس الهياكل الاجتماعيّة والمؤسسات المالية وثقافة المعاملات التجاريّة، لكنها بفعل قوى مَعيَّنَةَ هادفة.[٢] ومن ثَمَّ فإن مفهوم التنمية أوسع من مفهوم النمو؛ إذ إنها تتضمن -فضلاً عن- زيادة الناتج، وزيادة عناصر الإنتاج، وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في التنظيمات وفنون الإنتاج، وهذا ما نقصده بالتنمية في هذه الورقة.

ومع أنَّ مصطلح التنمية لم يرد في قواميس الفقهاء الأوائل، إلا أنَّ هناك مصطلحات استخدمها العلماء المسلمون للدلالة على مضمون التنمية المالية، مثل مصطلح "العمارة" و"التمكين". يقول علماء التفسير: إنَّ لفظ العمارة التي ورد ذكرها في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ (هود: ٦١) فيه طلبٌ للعمارة، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب،[٣] وفي ذلك: "دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية."[٤] ونجد -أيضاً- أنَّ لفظ العمارة تكرر كثيرًا في مجال السياسة الاقتصاديّة للخلفاء الراشدين وأمرائهم، من ذلك قول عمر بن

[١] **المعجم الوسيط**، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٧٢م، مادة: (نما).

[٢] شوقي، أحمد دنيا. **الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط١، ١٩٧٩م، ص٢٥-٢٦. وانظر أيضاً:

- الرداوي، تيسير. **التنمية الاقتصاديّة**، منشورات جامعة حلب، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٩٨٥م، ص٧٩.

[٣] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٤م، ج٩، ص٥٦. وانظر أيضاً:

- الزمخشري، محمود بن عمر. **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، بيروت: دار المعرفة، د.ت.، ج٤، ص٤٠٧.

[٤] الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي. **أحكام القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.، ج٣، ص٢١٣.

الخطاب رضي الله عنه: "من كانت له أرض، ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها، فعمرها قوم آخرون، فهم أحق بها"[٥] وقول علي رضي الله عنه: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة. ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد."[٦] ومعنى ذلك أن: "لفظ العمارة أو التعمير يحمل مضمون التنمية الاقتصاديّة، وقد يزيد عنها؛ فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانيّة، وإنْ تناول بصفة أولية جوانب التنمية الاقتصاديّة بمعناها المتعارف عليه في علم الاقتصاد، الذي لا يخرج في خطواته العامة عن تعظيم عمليات الإنتاج المختلفة."[٧] وذكر علماء اللغة أنَّ لفظ التمكين له معنيان: الأول: اتخاذ قرار ومكان وموطن، والثاني: السيطرة والقدرة على التحكم،[٨] بينما علماء التفسير قالوا: إنَّ لفظ التمكين في القرآن يفيد، أنَّ الله سبحانه وتعالى جعل لنا: "في الأرض مكاناً وقراراً، وقال البيضاوي: أي مكَّنَّاكم من سكناها وزرعها والتصرف فيها."[٩] وعليه فإنَّنا نعني بالتنميّة الاقتصاديّة: "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف الحصول على أكبر قدر من الرخاء الاقتصادي والاستقرار الحضاريّ، ثم توظيف هذا الرخاء بوصفه أداةً لنشر العدل والخير والسلام والحق."

أما فيما يتعلق بطرق الإنتاج ومقومات التنمية الاقتصادية، فهناك من حصرها في تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحويله من حالة الركود والثبات إلى الحركة والديناميكية عن طريق زيادة دخل الناتج الوطني اعتمادًا على القطاعين الصناعي والحرفي،[١٠] وهناك من

---

[٥] أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم. **كتاب الخراج**، القاهرة: المطبعة السلفيّة ومكتبتها، ط٣، ١٩٦٢م، ص٦٣-٦٦، وص١٩٦-١٩٧.

[٦] الرَّضي، الشريف. **نهج البلاغة**، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٦٣م، ج٣، ص٩٦.

[٧] شوقي، **الإسلام والتنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة**، مرجع سابق، ص٨٥.

[٨] الفيروز آبادى. **القاموس المحيط**، بيروت: دار الفكر، ط١، ٢٠٠٣م، ص١١١٣. انظر أيضاً:
- **المنجد في اللغة والأعلام**، بيروت: دار المشرق، ط٤٢، ٢٠٠٧م، ص٧٧١، مادة (مكن).

[٩] الصابوني، محمد علي. **صفوة التفاسير**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م، ص٤٠٦.

[١٠] الشكيري، عبد الحق. **التنمية الاقتصاديّة في المنهج الإسلامي**، قطر: المحاكم الشرعيّة والشؤون الدينيّة، ١٤٠٨هـ)، ص٢٤-٢٥.

أصحاب النظرية الرأسمالية مَن يرى أنَّ التنمية الاقتصاديّة أو الرفاهية تقاس بما تنتجه الأمة أو تستهلكه من سلع وخدمات.[١١] ومع أنَّ الرؤية الإسلامية للتنمية الاقتصادية تؤكد دور الإنتاج الكميّ للسلعة والخدمات في التنمية الاقتصاديّة، إلا أنَّها تؤكّد في الوقت نفسه بأنَّه لا معنى للزيادة الكمية للاقتصاد ما لم تصاحبها مقوّمات "كيفيّة" تقوّم سلوك الناتج وتصوراته؛ أي زيادة في القيم المعرفيّة والمبادئ الأخلاقية التي تقوِّم تفكير الناتج وسلوكه لمواجهة صعوبات التنمية والمحافظة عليها.

ولفظ المقوِّم من مادة "قوَمَ" أي: درَأَه وأزال اعوجاجه، وقوَّم الشيء: عدَّله،[١٢] وعليه فإننا نعني بالمقوِّمات هنا: مجموعة القواعد الكيفية التي تقوّم عملية التّنمية وتزيل اعوجاجها، وهي قواعد يجب أن تصاحب عملية التّنمية الاقتصادية بوصفها أداةَ تقويم وتفعيل. وبما أننا نؤكد أنَّ مقومات التنمية لا تقتصر على الوسائل المادية والزيادة الكمية للاقتصاد، فإننا سنحاول هنا تحليل القيم المعرفية العليا، والمقومات السلوكيّة التي يجب أن يلتزم بها المسلم في عملية التنمية الاقتصاديّة، من أجل استقرارها والمحافظة عليها.

أولاً: المقومات الذاتية للتنمية الاقتصاديّة

يدرك قارئ الآيات القرآنية الواردة في مجال العمران البشريّ بشكل عام، والتنمية الاقتصادية بشكل خاص، أنَّ القرآن الكريم ربط الحصول على الإمكان الماديّ والرخاء الاقتصادي (التمكين) بالمقومات الذاتيّة والسلوكيّة للإنسان، منها قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴾ (الحج: ٤١) ومنها رَبْط القرآن لفظ "الإصلاح" الذي يحمل معاني الانتقال من مستوى اجتماعيّ واقتصادي معيّن إلى مستوى أفضل منه من حيث الأداء

---

[11] Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, (Oxford: Oxford University Press, 1993).

[١٢] **المنجد في اللغة والأعلام**، مرجع سابق، ص٦٦٣-٦٦٤، مادة: قوَم.

والتأثير،[١٣] بالاستقامة والطاعة، كما في قوله تعالى: ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ... ﴾ (الأحزاب:٧١) إذْ إنَّ الله تعالى لا يهلك ﴿الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ (هود:١١٧) وفي علاقة السلوك الأخلاقي بتنمية الاقتصاد، لا سيمَّا في التجارة والمعاملات، تكررت في القرآن الكريم كلمة "الخير"؛ لتفيد سعةً من الرزق، وكثرةً من النعَم، بشرط سيادة القيم وسلوكيات الإنتاج في المجتمع، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ (هود: ٨٤) أي إنَّ بقاء التنمية المالية واستقرار الرخاء الاقتصاديّ يتأثر بالسلوك الأخلاقي سلباً أو إيجاباً.

هذه الآيات وغيرها تفيد بأنَّ الحصول على التنمية الاقتصادية مشروط بتنمية إراديّة (سلوكيّة) وثقافيّة؛ إذ "إنَّ المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها، فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية؛ وإن وسَّعنا المصطلح قلنا: حول القيم الثقافية."[١٤] فالقصور في الإمكانات الماليّة في مجتمع ما، هو نتيجة القصور في التصرف والسياسات والتخطيط في إدارة المال وتنميته (الأخلاق)، أو نتيجة الكساد الفكريّ والثقافيّ؛[١٥] مما يجعل عمليّة التنميّة الاقتصادية في حد ذاتها تنحصر في تعبئة كل الطاقات الفكرية والثقافيّة الذاتيّة، وتحريكها من أجل تحقيق الإمكان الاقتصادي.

ويؤكّد دراسو الفكر الاقتصاديّ الإسلامي -أمثال المفكر الإسلاميّ مالك بن نبي- أنَّ التنمية الاقتصادية في المنظور القرآنيّ تبدأ بتحسن سلوك الإنسان النفسيّ والاجتماعيّ، طبقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد:١١) أي إنَّ تحسين الإنسان نفسه في إرادته وتصوراته الفكرية هو الذي يُحدِّدُ معالم التنمية الاقتصادية الحقيقية. ويَجْزِمُ مالك بن نبي بأن التنمية الاقتصادية لا تعني: "إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه

---

[١٣] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مرجع سابق. ج٢، ص٧٣.

[١٤] ابن نبي، مالك. **المسلم في عالم الاقتصاد**، دمشق: دار الفكر، ط٣، ١٩٨٧م، ص٨٣.

[١٥] ومِن ثَمَّ فإن الإنسان في المنظور القرآني "عليه أن يغيّر ويبّدل، ويتحرك ويبني، ولا ينتظر المفاجآت الكونيّة؛ لأنه هو نفسه بطل التغيير والإنتاج المستمر." انظر:

- عبد الحميد، محسن. **الإسلام والتنمية الاجتماعية**، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، ١٩٨٩م، ص٣٤.

الجديد أمام كل المشكلات."[١٦] فهذا التشييد للإنسان يبدأ بتوجيه إرادته الفكرية وتشييد تصوراته؛ إذ "إن الإرادة الحضارية تصنع الإمكان الحضاريّ؛"[١٧] مما يجعل الإنسان هو القيمة الاقتصادية الأولى، بوصفه وسيلة تتحقق بها عمليّة التنمية الاقتصادية.

وعليه فإن الرؤية الإسلاميّة تجاه التنمية الاقتصادية تبدأ بخلق جوٍ ثقافيّ واجتماعيّ تتحرك فيه كل الطّاقات في عمل مشترك، من شأنه أن يغير التخلف والقصور في المجال الاقتصاديّ. وهذه الرؤية تعتمد على مقاربة ذات وجهين: يمثل الوجه الأول منها دعوة الإسلام إلى الاعتماد على الذات والاستغناء عمّا في أيدي الآخرين في عملية الإنتاج على مستوى الأفراد. بينما يتمثل الوجه الثاني في دعوة الإسلام إلى المحافظة على الوحدة والتعاون على مستوى الجماعات، والمؤسسات التجارية والاجتماعية للأمة، في تفعيل الطاقة البشرية للاستفادة من الموارد الطبيعية والصناعية.

فعلى مستوى الأفراد تهتم الرؤية الإسلاميّة في عملية التنمية الاقتصادية بتكوين المقوّمات الثقافيّة والنفسيّة اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتدعو إلى علاج الكساد الفكري والمعرفيّ للإنسان، قبل الاهتمام بتشييد جوانبه الماديّة. وعمليّة التكوين النفسي للفرد، وعلاج كساده الفكريّ، تتم (من الناحيّة العمليّة) عبر خطوات معرفيّة وثقافيّة: أهمها: التركيز على أهمية الاعتماد على الذات في التنمية الاقتصادية، والسعي إلى الاكتفاء الذاتي، وعدم الاحتياج المادي إلى الغير؛[١٨] مما يعني إنتاجيّة الفرد، وضرورة مساهمة الكل في الحصول على الإمكان الاقتصادي. ومن باب تكوين الإرادة النفسية

---

[١٦] ابن نبي، مالك. **المسلم في عالم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص٥٩.

[١٧] المرجع السابق، ص٨٣.

[١٨] والاكتفاء الذاتي في المال والاقتصاد لا يعني بالضرورة الانغلاق على النفس، بل إن حقيقته تتمثل أساساً في نفي التبعية الفكرية التي تعني: ازدراء القدرات الذاتية، والتطلع دائما إلى الغير بحثاً عن الرغيف أو الحل الجاهز. إنه – أي الاعتماد على الذات– موقف ثقة بالنفس، واحترام للتراث الحضاري لشعوبنا وقدرتها على الإبداع والابتكار. انظر:

– العسل، إبراهيم. **التنميّة الاقتصاديّة: مفاهيم، مناهج، وتطبيقات**، بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٦م، ص١٣٥.

لصنع الإمكان الاقتصادي، والتخلص من القصور الذي يفرضه التخلف في المجال الاقتصادي، جاء الإرشاد النبوي مُوفراً الثقافة الضروريّة لتنمية الإرادة والسلوك الحضاري من خلال تصحيح تصورات الفرد للمال وطبيعته، وعمليّة الاكتساب، مثل "ما أكل أحدٌ طعامًا قط خيرًا من أن يأكل من عمل يده...،"[١٩] و"لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير له من أن يسأل أحدًا فيعطيه أو يمنعه،"[٢٠] و"اليد العليا خير من اليد السفلى."[٢١]

ومع أنَّ هذه الإرشادات النبويّة في مجال الاقتصاد تحضّ على التعفف عن المسألة والتَّنزُّه عن البطالة، ولو امتهن المرء نفسه في طلب الرزق، وارتكب المشقة في ذلك، إلا أنَّها أيضاً تغرس في المرء نفسه العزة والكرامة، التي تؤهله للمساهمة في العمران الحضاريّ من خلال الدعوة إلى ضرورة إنتاجيّة الفرد، بصرف النظر عن بساطة الدخل أو دناءة العمل. وكلا الأمرين –في رأينا– يؤدي إلى نتيجة واحدة، وهي ضرورة علاج الكساد الفكريّ، وتحريك الطاقات المعطّلة، قبل البدء بعلاج الكساد الاقتصادي، ذلك أنَّ الاعتماد على الغير، وعدم تفعيل القدرات الذاتية على الإنتاج والتنمية الاقتصادية –سواء على مستوى الأفراد عن طريق التسوّل بين الناس مقابل إهمال الطاقات الشخصية، أو على مستوى الشعوب عن طريق توفير الرغيف بدل الحرية– لا تعني فقط الفشل في التنمية الاقتصاديّة، بل إنَّها تعني فقدان الإرادة البشرية الحرّة التي تصنع الإمكان الاقتصادي؛ مما يؤدي إلى التبعيّة المطلقة للآخر، والخضوع له مادياً ومعنوياً.

---

[١٩] البخاري، محمد بن إسماعيل. **صحيح البخاري**، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط٣، ٢٠٠٣م، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم٢٠٧٢، ص٣٧٣. والمراد بالخيرية في هذا النصّ هو ما يستلزم العمل باليد من الغنى عن الناس، من: رواتب، وأجور، وبيع، وشراء. انظر أيضاً:
– العسقلانيّ، ابن حجر. **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط٤، ٢٠٠٣م، ج٤، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم٢٠٧٢، ص٣٨٠–٣٨١.

[٢٠] البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب البيوع، باب كسب الرجل وعمل يده، حديث رقم٢٠٧٤، ص٣٧٣–٣٧٤. انظر أيضاً:
– العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**، مرجع سابق، ج٤، ص٣٩١.

[٢١] البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب الزكاة، باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم١٤٢٧، ص٢٦٥. انظر أيضاً:
– العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**، مرجع سابق، ج٣، ص٣٧٦.

ولمفهوم الاعتماد على الذات في عمليّة التّنمية الاقتصادية أبعاد وآفاق، يتمثل البُعدُ الأول منها في مستوى الفرد الذي يسعى إلى الخروج من الفقر والحصول على حدِّ الكفاية للمال،[٢٢] بينما للبُعدُ الثاني مفهوم جماعيّ، تمتدُّ آفاقُه لتشمل إقامة نوع من أوجه التّعاون والعلاقات ذات المصالح المتبادلة بين المؤسسات المالية والاجتماعية لبلد ما، أو بين مختلف الدول الإسلامية التي توجد بينها عوامل التقاء كثيرة للتعاون التجاريّ.

وفيما يتعلق بالبُعد الأول، وهو السعي للخروج عن الفقر في مستوى الأفراد، يحرص الإسلام في توجيهاته الأخلاقية والفكرية على غرس الشعور بالمسؤوليّة الفرديّة في كل صعيد، ولا سيّما في الكسب وطلب العيش. وبما أنَّ الفقر في المنظور القرآني يُعدّ صفة نقص ينبغي الترفع عنها والخروج منها؛ لكونه "نتيجة الإهمال والضعف والعجز في بني البشر،"[٢٣] فإن القرآن الكريم يؤكد أنَّ الخطوة الأولى للخروج عن الفقر هي رفع فعالية الفرد وقدرته الإنتاجية عن طريق التّجارة أو الصّناعة أو الوظيفة المهنية. وبجانب دعوة الإسلام إلى ضرورة التوزيع العادل للثروة والتخطيط الإداري للمال على المستوى الحكوميّ والمؤسساتيّ، يقدم الإسلام طريقة علاج للفقر ذات وجهين على المستوى الفردي: الوجه الأول يتعلق بتقويم رؤية الإنسان وتصوراته لطبيعة المال، بينما الوجه الثاني يتعلق بتصور الإنسان للاقتصاد وتنميته من حيث إقدامه على العمل والسعي إلى الحصول على المستوى المعيشي اللائق.

فمن حيث تصور الإنسان للمال واكتسابه، نلاحظ أنَّ الرؤية الإسلامية للمال واقتنائه تنطلق من مبدأ الاستخلاف في الأرض، ومن مبدأ التسخير الذي بيّن القرآن الكريم أبعاده في سور مختلفة. ويفيد مبدأ الاستخلاف أنَّ المال في حد ذاته ليس شراً، وأنَّ اقتناءه عبادة، وصرفه في وجوه الخير فلاح. فالمال، بمفهومه الواسع، من: نقود وممتلكات عقارية، وموارد طبيعية، خُلِقَ للإنسان، وجُعِلَ تحت تصرفه؛ لكي يستعين

---

[٢٢] استخدمنا هنا مصطلح حد الكفاية للدلالة على حصول الفرد على حاجاته الضرورية والتحسينية، وإن كان الناس متفاوتين في ذلك على حسب منزلتهم الاجتماعيّة والعلميّة.

[٢٣] ابن أبي الدنيا، أبو بكر. **إصلاح المال**، تحقيق: مصطفى مفلح القضاة، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م، ص٩٧.

به على أداء وظيفته الاستخلافية في الأرض بشكل تامّ. ويُعدُّ المال في الإسلام مصدر قوة وتمكين في هذه الحياة، وأساس صلاح المعيشة البشرية؛ إذ المالُ في التصور الإسلامي خيرُ عون للإنسان على الدين والدنيا، كما قال عليه الصلاة والسلام: "نعم المال الصالح للمرء الصالح؛"[٢٤] أي: نعم العون على الدين الغنى، ومِنْ أحبِّ الأعمال إلى الله -جلّ وعلا- كسبُ الحلال.[٢٥] ولا شك أنَّ هذا النوع من التصور للمال يقوي إرادة الإنسان وسعيه في زيادة التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها.

أما من حيث الإقدام على العمل والسعي إلى الاكتفاء الذاتي، فقد جعل الإسلام العملَ شرطاً لبقاء الإنسان واستقرار حياته على الأرض، وأنّ الإنسان لا يملك شيئاً يخدمه في تحقيق غاياته الاجتماعية والنفسية ﴿إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ (النجم: ٣٩)[٢٦] والعمل في هذا المفهوم عبارة عن امتلاك الفرد والمجتمع إرادة واعية تسعي إلى التغيير من أجل الاستقرار الماديّ والحضاريّ، وهذا ما تضمنته الآية الكريمة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ (الرعد: ١١) تفيد هذه الآية وغيرها من آيات القرآن ضرورة امتلاك الإنسان الإرادة الحرّة التي تسعى لتحقيق الإمكان المالي للإنسان،[٢٧] وتدعو إلى تحقيق الاستقلالية الذاتية للفرد، التي تمكنه من الإسهام في الإصلاح الاجتماعيّ ماديًّا ومعنويًّا؛

---

[٢٤] البخاري، محمد بن إسماعيل. **الأدب المفرد**، خرّج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٩٩٧م، ص١١٢.

[٢٥] أبو نعيم، أحمد بن عبد الله. **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م، ج٦، ص٣٣٨١.

[٢٦] ويذكر القرآن في أكثر من موضع أن الله سبحانه وتعالى ضَمِنَ الأرزاق، وقدّر الأقوات، ويسّر المعاش، إلا أن هذه الأرزاق والمعيشة لا تُنال إلا ببذل الجهود والسعي، وهو ما صرّحت به الآية الكريمة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥) فالمشي في مناكب الأرض والعمل شرط لبلوغ القوة المعرفيّة، والاجتماعيّة، والاقتصادية.

[٢٧] حارب الإسلام البطالة، ورغِبَ عن مدّ اليد إلى النّاس بالسؤال، داعيًا إلى الإنتاج الذاتي، وتحرر الإنسان من تسلط الآخرين عليه مادياً، ومشجّعًا على الإنتاج والسعي لكسب الحلال، كما قال عليه الصلاة والسلام مخاطباً أصحابه: "ولا تكونوا كلّا على الناس." انظر:

- العجلوني، إسماعيل. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٥٢هـ، ج٢، ص٢٣٨.

الكَلُّ: الثقيل الذي لا خير فيه. فالإنتاج الفعلي يبدأ من الاستغناء عن الناس بعمل اليد ولو أدى ذلك إلى تجشم العناء وتحمل المتاعب.

إذ إن المؤمن القوي من الناحية المادية والمعنوية خير من المؤمن الضعيف ماديًّا ومعنويًّا، وجاء في المثل الشعبي: "من لا يملك قوت يومه لا يملك قرار نفسه." وهذا ما فهمه عبد الرحمن بن عوف –رضي الله عنه– عندما قال لصاحبه العبارة المشهورة في كتب السير: "دلّني على السوق،"[٢٨] وهو ما أشار إليه المصطفى –صلى الله عليه وسلم– عندما قال لسعد بن أبي وقّاصٍ –رضي الله عنه–: "إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس."[٢٩] وهذا –أيضًا– ما فعله المصطفى –صلى الله عليه وسلم– عندما جاءه رجلٌ يسأله الصدقة، فمنعه من ذلك لما رأى فيه القدرة على العمل، وسأله ما إذا كان عنده متاع ينتفع به، فأحضر له حلساً، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم– للصحابة: "من يشتري هذا؟ فقال رجلٌ: بدرهم، وقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: من يزيد؟ فقال رجل: أنا آخذه بدرهمين، فقال النبي –صلى الله عليه وسلم–: هو لك، ثم أمر الرجل أن يشتري لعياله طعامًا بدرهم وبالآخر قَدُّوماً ليحتطب به، ثم يأتيه بعد خمسة عشر يوماً، فعندما جاء بعد ذلك أحضر معه دراهم كثيرة."[٣٠]

فهذه النصوص وغيرها لا تحثّ فقط على العمل والإنتاج أو الاكتفاء الذاتي، بل إنها ترتقي بعملية الإنتاج إلى مرتبة العبادة، من باب: "إن الله يحب العبد المحترف،"[٣١] فالإنسان المنتج اقتصاديًّا قريب إلى الله ومثاب على عمله الصالح في الدنيا والآخرة، وهو ما أكده المصطفى –صلى الله عليه وسلم– بقوله: "من أمسى كالّاً من عمل يده،

---

[٢٨] بعد الهجرة من مكة إلى المدينة المنورة، آخى النبي بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع رضي الله عنهما، وقال له سعد: إن لي زوجتين أعطيك واحدة، وإن لي أموالاً كثيرة، دعني أناصفك إياها، فقال له عبد الرحمن: بارك الله لك في أهلك ومالك، دلني على السوق. ومع أن عبد الرحمن بن عوف –رضي الله عنه– جاء مهاجرًا لا يملك شيئًا، وجاءته الكفالة من غير طلب منه، إلا أنه رفع شعاره المعروف "دلّني على السوق"، وهي عبارة تدل على حب العمل، ورفض الكسل والعجز، والسعي إلى الاستقلالية الذاتية في مجال المال والعمل. انظر:
– البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، حديث رقم٢٠٤٩، ص٣٦٩.

[٢٩] العسقلاني، **فتح البارئ شرح صحيح البخاريّ**، مرجع سابق، ج٤، حديث رقم١٢٩٥، ص٢١١.

[٣٠] أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، مرجع سابق، ج٣، ص١٣٢.

[٣١] الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. **المعجم الأوسط**، عمان– الأردن: دار الفكر، ط١، ١٩٩٩م، ج٦، حديث رقم٨٩٣٤، ص٣٢٧.

أمسى مغفوراً له يوم القيامة،"[٣٢] وروى الإمام زيد في مسنده أنَّ النبي –صلى الله عليه وسلم– أمسك بيد وَرمت من كثرة العمل وقال: "هذه يدٌ يحبها الله ورسوله." وعلى هذا المنوال جاءت المساواة بين المجاهدين في سبيل الله والساعين من أجل الرزق والإنتاج الاقتصاديّ؛ إذ يقول عزّ وجلّ: ﴿وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (المزمل: ٢٠)

هذا الوجه للمقاربة الإسلاميّة للتنمية الاقتصاديّة يؤدي بنا إلى نتيجتين أساسيتين: أولاهما: تتعلق بالتنمية الكميّة للاقتصاد، وتشييد هياكل إنتاجه؛ إذ يجب أن تسبقها تنمية ثقافيّة للإنسان وتشييد جوانبه الفكرية، والنفسيّ، والاجتماعية. وثانيهما: تتعلق بأنّ الحل في علاج القصور الاقتصاديّ؛ يكمن في تفعيل القدرات الذاتيّة، وتوظيف الطاقات والموارد المحليّة، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ ما أصاب أمّتنا من تراجع حضاري، وقصور ماليّ، وانخفاض لفعاليّة الفرد المسلم وإنتاجه لم يكن بسبب تأثيرات خارجيّة مستقلّة عن إرادتنا، بل هو مصداق لقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥)

أما الوجه الثاني من مقاربة الرؤية الإسلاميّة في التنمية الاقتصاديّة، فهو يركّز على الناحية الاجتماعيّة، فالإسلام دعا إلى التّعاون الماديّ والاجتماعيّ، بما في ذلك التّعاون في الحصول على الإمكان الاقتصاديّ. ويرشدنا القرآن إلى أنَّ ضعف أمّة مّا –اقتصادياً أوسياسياً، يحل بها ويصيبها عند غياب الوعي بروح التّعاون في الأمة، وغياب الوعي بروح وحدتها الذاتية، وعند فقدان التماسك الداخليّ العاطفيّ منه والماديّ للأفراد، ولهذا قال سبحانه: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦) ويتضمن الفشل هنا: الضعف الاقتصاديّ: وعدم القدرة على تدبير الحياة الاجتماعيّة بشكل فعّال، والمقصود بقوله عزّ وجل: (**وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ**) أي: عزّتكم وكرامتكم حتى لا يكون لكم وزن ولا قيمة في التوازنات الدولية والتكتلات الإقليمية، سواء أكان ذلك في الاقتصاد أم في غيره.

---

[٣٢] المنذري، زكي الدين عبد العظيم. **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط٣، ٢٠٠٣م، ج٢، ص٥٢٤.

فمن أجل المحافظة على التماسك الاجتماعيّ الضروريّ لتكوين الإمكان الماليّ، وتحقيق الدّيناميكا الاقتصادية على أساس مبدأ العدالة والمساواة، جاءت كل أنواع البيوع المنهي عنها؛ لتضع حداً لكل أنواع الغش والهيمنة المحتملة التي تعيق حركة الإنتاج والاستهلاك، مثل: أن يبيع المرء على بيع أخيه، وكذلك الشراء على شراء الآخر،[٣٣] وأن يبيع حاضرٌ لبادٍ؛ أي لا يكون له سمسار،[٣٤] ونُهي عن النجش.[٣٥] ولا شكّ في أنَّ هذه الأنواع تؤثر سلباً في السير الطبيعي لمداولة المال وحركة الإنتاج والاستهلاك في البلاد. وعليه شرّع الإسلام قواعد قانونية لتنظيم عملية الإنتاج ومداولة المال والثروة بين أفراد الأمة بطريقة صحيّة، منها "عدم التعامل بالربا،" و"النهي عن الاحتكار،"[٣٦] و"تلقي الركبان."[٣٧] وعليه فإن البيوع المنهيّ عنها تمثل الخطوة الأولى للمحافظة على الوحدة والعمل الجمعي؛ لصنع الإمكان الاقتصاديّ عن

---

[٣٣] العسقلاني، **فتح البارئ شرح صحيح البخاريّ**، مرجع سابق، ج٤، ص٣٩٠-٣٩٦.

[٣٤] البخاري، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، كتاب البيوع، ج٤، ص٣٩٦.

[٣٥] أخرج البخاري في كتاب البيوع عن ابن عمر: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- "نهى عن النجش"، وهو الزيادة في ثمن السلعة، لا لرغبة فيها، بل ليخدع غيره ويُغريَهُ، ليزيد ويشتريها، وهذا حرام بالإجماع. انظر:
- البخاري، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج٤، ص٤٤٦.

[٣٦] فالاحتكار، مثلاً، وهو: الحبس والسيطرة على عرض، أو طلب للسلعة التي يحتاج الناس إليها لخلق نوع من النُدرة وعدم الاستقرار في السوق، يؤدي إلى تحكم فرد أو مجموعة بعرض السلعة المحتكرة، وفرض السعر الذي تراه لنفسها؛ مما يؤدي إلى الطبقيّة بين أفراد المجتمع، وهذا بالفعل يتناقض مع روح العدالة الاجتماعية المطلوبة للإنتاج المالي والتنمية الاقتصادية. وقد يخرج الاحتكار أحياناً عن كونه لعبة يمارسها الأفراد في مواجهة بعضهم بعضًا أو تحكُماً في أسعار السوق، ليغدو لعبة دولية تعمد إليها الدول بغرضِ السيطرة على ضروب الصناعة والتجارة، وفرض الأسعار والمعاملات النوعية، فهو -في نظر المفكرين الاقتصاديين، أمثال آدم سميث- يعيق روح التماسك الداخلي والنشاط التعاوني المالي للأفراد، وهذا يؤثر سلباً في الإنتاج والسير الطبيعي لمداولة المال. ويظهر جلياً أن الهدف من تحريم الاحتكار هو: "كشف الضرر عن أفراد الأمة، ووقايتهم من المحتكرين في حبس الأقوات، وغيرها من ضروريات الحياة، واستئثارهم بتوزيعها،" مما يؤثر سلباً في التجارة البينية بين الأفراد والبلدان. انظر:
- الجمال، محمد عبد العظيم. **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٨٦م، ص١٥٩.

[٣٧] تلقي الركبان في خارج البلد؛ لاستقبال أصحاب الإنتاج أو السلع، وشراء البضاعة منهم قبل أن يدخلوا بها إلى البلد، ثم العودة إلى المدينة وبيعها بأسعار عالية وتحقيق هامش هائل من الربح، عملية تضر بعملية الاستهلاك؛ إذ إنها تعني ارتفاع أسعار السلع والبضائع، وهذا ينعكس سلباً على حركة الإنتاج؛ ولهذا تتجه الرؤية الإسلامية نحو تنمية الإنتاج، وترشيد الاستهلاك؛ إلى إزالة الوسيط ومحو دور الطفيلي من واقع التجارة، حيث يلتقي المنتج بالمستهلك مباشرة.

طريق حماية فاعلية الفرد وقدرته على الإنتاج وتنمية المال. أما الخطوة الثانية فإنها تتمثل في حضّ الإسلام على السماحة في المعاملات المالية وتمثل الأخلاق الكريمة في التبادلات التجارية، وترك المشاحَّة، والحضّ على ترك التضييق على الناس في المطالبة، وأخذ العفو عنهم.[٣٨]

ثانياً: المقومات الكلية للتنمية الاقتصاديّة

بعد الإشارة إلى ضرورة الاعتماد على الذات، وضرورة امتلاك الإرادة النفسيّة والفكريّة للحصول على التنمية الاقتصاديّة، يرشدنا الهدي الربانيّ إلى مقوّمات سلوكيّة وقيميّة تقوّم عمليّة التنميّة. وأهم هذه المقومات:

١. **العمل المستمر**، وهو عبارة عن امتلاك المجتمع إرادة واعية تسعى إلى تحقيق الإمكان الماديّ من خلال توظيف الطاقات والإمكانات، المادية منها والبشرية، التي أتيحت للإنسان. فالعمل المستمر يمثل أحد الأركان الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية؛ إذْ إنَّ عناصر الإنتاج الاقتصاديّ (الأرض، ورأس المال، والتنظيم) لا تستغني عن العمل، وهذا ما جعل النظريات الوضعية للاقتصاد؛ الرأسمالية منها والاشتراكية، تتفق على أهمية العمل لعملية الإنتاج،[٣٩] فالعمل في النظام الرأسمالي عنصر أساس من عناصر الإنتاج، يقوم بدوره في العملية الإنتاجية، ولهذا يحدد له عائد أو ثمن.[٤٠] بينما ينظر النظام الاشتراكي إلى العمل بوصفه الركن الأساس البالغ الأهمية؛ بل

[٣٨] عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى"؛ أي: طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إلحاف. انظر:
- البخاري، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج٤، ص٢٤٥.

[39] Smith, Adam. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, (Oxford: Oxford University Press, 1993), pp.83-84.
- John E. Roemer, *Analytical Foundations of Marxian Economic Theory*, (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), pp.45-46.

[٤٠] في كتابه "ثروة الأمم The Wealth of Nations"، رأى آدم سميث أن المصدر الأساس للثروة ليس التجارة أو الأرض، بل العمل؛ لأن التجارة تتعامل في سلع جاهزة مزروعة أو منتجة مسبقاً قبل أن تتم المتاجرة بها، كما أن الأرض ليست هي المصدر الأساس للثروة عند سميث؛ لأن الأرض لا تنتج خيراتها من ذاتها تلقائياً،

عندهم هو العنصر الأول والأخير في الإنتاج.[٤١] أما العمل في الرؤية الإسلامية فهو المعيار والقاعدة الشرعية التي يحصل بمقتضاها العامل على نتاج جهده وعرقه، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ (النجم: ٣٩) أي "لا يحصل من الأجر إلا ما كسب هو لنفسه."[٤٢] وقد حدَّد علماء مقاصد الشريعة أمثال ابن عاشور أصول التكسب بثلاثة: "الأرض، والعمل، والمال،"[٤٣] بل إنَّ ابن عاشور يشير إلى أنَّ العمل يمثل أهمّ: "وسيلة استخراج معظم منافع الأرض، وهو أيضاً طريقٌ لإيجاد الثروة بمثل الإيجار والاتجار."[٤٤]

والمقصود بالعمل هنا هو طاقة جسم الفرد الماديّة والمعنويّة، وهو الجهد الذي يبذله الفرد أو المجتمع في تحريك مكوناته الجسدية، أو طاقاته العقليّة والمعرفيّة؛ لتحقيق الرفاهية والرخاء، من خلال إقامة المشاريع الزراعيّة والمنشآت الصناعيّة. فالإنسان في الهدي الرباني مسؤول عن استفراغ هذه الطاقات التي أودعها الله تعالى فيه لتحقيق الإمكان المادي والاستقرار الحضاري؛ إذْ: "لن تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال: عن عمره، فيم أفناه؟ وعن شبابه، فيم أبلاه؟ وعن ماله، من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟ وعن علمه، ماذا عمل فيه؟"[٤٥] فالله سبحانه وتعالى سائلٌ يوم القيامة كُلَّ فرد عن سلوكه في العملية الإنتاجية، ويُسأل الإنسان عن تصرفه في عوامل الإنتاج التي بيده، بشرية كانت أم طبيعية، ومدى توظيفه لتلك الوسائل البشرية أو البدنية (العمر والشباب)، وطاقته الذهنية (العلم والمهارات الفكرية)، والإمكانات

بل تحتاج إلى من يزرعها، وظهر العمل "Labour" عند سميث على أنه المصدر الأساس والوحيد للثروة بما أنه هو منتج الثروة.

[٤١] كمال، يوسف. **الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة**، القاهرة: دار الوفاء، ١٩٩٠م، ص٩٦. انظر أيضاً:
- King, J.E. (ed.), *Marxian Economics*, (England: Edward Elgar, 1990).

[٤٢] ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر. **تفسير القرآن العظيم**، القاهرة: دار الحديث، ١٩٨٨م، ج١٣، ص٢٧٩.

[٤٣] ابن عاشور، محمد الطاهر. **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي، بتالينغ جايا- ماليزيا: البصائر للإنتاج العلميّ، ط١، ١٩٩٨م، ص٣٣٧.

[٤٤] المرجع السابق، ص٣٣٨.

[٤٥] الطبراني، الإمام الحافظ، أبو القاسم سليمان بن أحمد. **المعجم الأوسط**، عمان- الأردن: دار الفكر، ط١، ١٩٩٩م، ج٣، حديث رقم٤٧١٠، ص٣١٨.

المادية (المال)، التي جُعِلت تحت تصرّفه للإنتاج والاستهلاك. ولا شك في أنَّ كلمتي الإنفاق والاكتساب المذكورتين في الحديث تعنيان الإنتاج والاستهلاك، بل إنَّ الحديث تضمن عنصرين أساسيين للإنتاج في الاقتصاد، وهما: رأس المال، والعمل.

فمبدأ العمل المستمر للإنتاج في المنظور الإسلاميّ مبني –أيضاً– على مبدأ آخر، وهو نفي فكرة ندرة الموارد التي تبنّاها أصحاب النظريات الوضعية للاقتصاد. فالسعي للعمل والاستمرار فيه مبني على الإيمان بأنَّ الموارد التي أودعها الله في الأرض تكفي لسد حاجة جميع البشر، مهما تكاثروا وتضاعفت أعدادهم. ويؤكد القرآن الكريم أنَّ الله سبحانه وتعالى خلق الأرض في يومين، بينما قدّر أقواتها ومواردها الطبيعية في أربعة أيام،[٤٦] لا لعجز، تعالى الله عزّ وجل عن ذلك علواً كبيراً، بل ليقوِّي إيمان المسلم بحقيقة أنَّ موارد الثروة الطبيعية كافية تماما لسد حاجات البشر.[٤٧] يقول الشيخ القرضاوي معلقاً على هذا الأمر: "إن الله تعالى منذ خلق الأرض وضع فيها كل ما يفتقر إليه الإنسان، فلن تضيق الأرض بسكانها، وقد تكفّل الخالق برزقهم فيها، غير أنَّ هذا الرزق مرهون بالسعي والعمل... فمن مشى في مناكب الأرض، وانتشر فيها، وابتغى من فضل الله، كان جديراً أن يأكل من رزق الله، ومن قعد عن العمل والسعي –فرداً كان أو أمة– كان حرياً أن يصيبه الحرمان."[٤٨]

وينطلق مفهوم التنمية الاقتصاديّة في الإسلام من مبدأ كفاية الموارد الطبيعية لسد حاجة البشر جميعاً. وإذا نقص في زمن أو مكان ما، فمرجعه إلى عدم تطبيق استراتيجية (حد الكفاية) الإسلامية، إما بتعطيل العنصر الأول من عناصر استراتيجية

---

[٤٦] من بحار، وأنهار، وأراضٍ، وحيوانات، وشموس، وهواء، وأقمار.... وغيرها من الموارد الطبيعية مسخرة للإنسان.

[٤٧] فالله سبحانه وتعالى منزّه عن أن يعجزه شيء في أي قدر من الزمن مهما قصر، فحُكمهُ نازل وأمره نافذ بقوله: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ (البقرة: ١١٧) ومِنْ ثَمَّ فإنّ ما أشارت إليه الآية الكريمة، وهو استغراق تقدير الأقوات أربعة أيام، بينما عملية خلق الأرض لم تتجاوز يومين، هو –حسب تقديري – التأكيد على أن الأرزاق مكفولة لجميع العباد بشرط السعي، والكد والعمل الصالح. ومع أن الرؤية الإسلامية للتنمية تؤكد أن الله –سبحانه وتعالى– ضمن الأرزاق، وقدّر الأقوات، ويسّر المعاش، إلا أنها تؤكد –أيضًا– في الوقت نفسه أن هذه الأرزاق لا تُنالُ إلا ببذل الجهود والسعي، وهو ما صرّحت به الآية الكريمة: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥) فالمشي في مناكب الأرض شرط للكسب والتنمية.

[٤٨] القرضاوي، يوسف. **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، القاهرة: مكتبة وهبة، ط١، ١٩٩٥م، ص١٣٦-١٣٧.

حد الكفاية وهو العمل بواسطة الجميع، وإما بتعطيل العنصر الثاني وهو توجيه الإمكانات للقضاء على الفقر بصورة مباشرة. والأول هو الذي يعبّر عنه القرآن الكريم بكثرة الظلم الإنساني، والثاني هو الذي يعبّر عنه بكفران النعمة. ومِنْ ثَمَّ فإنَّ سوء التدبير الاقتصادي أو الظلم البشري، هو سبب العجز عن سد حاجات البشر؛ أي إنَّ القصور الاقتصاديّ سببه إما فقدان الإرادة الإنتاجية، أو تعطيل الإمكانات والموارد الاقتصاديّة.

إنّ قارئ الآيات القرآنية المتعلقة بالعمل والإنتاج، يدرك أنَّ من بين الأساليب التي استخدمها القرآن لتشجيع الإنسان على الإنتاج، أسلوب خطاب الجمع بصيغة فعل الأمر المسند لواو الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ﴾ (التوبة: ١٠٥) و﴿فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا﴾ (الملك: ١٥) ﴿وَقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُمۡ﴾ (البقرة: ٢٢٣) وحسب تقديري فإنَّ هذه الألفاظ تدل على أمرين مهمين في الإنتاج، الأول منهما: ضرورة التعاون وتوحيد جهود الإنتاج والتوزيع في المجتمع، وثانيهما: ضرورة الاستمرار في العمل ومداومته؛ فالله -سبحانه وتعالى- يمد بعطائه هؤلاء وهؤلاء ما داموا يعملون: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ (الإسراء: ٢٠) وهذا ما أشار إليه المصطفى -صلى الله عليه وسلم- عندما دعا إلى ضرورة الاستمرار في الإنتاج حتى قيام الساعة بقوله: "إنْ قامت الساعة وبيد أحدكم فَسِيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفعل."[٤٩]

٢. **المحافظة على القيم الروحية، وتقوية العلاقة برب العالمين**، مثل: التقوى، والاستغفار، والتوبة، في قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ ٱسۡتَغۡفِرُواْ رَبَّكُمۡ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيۡهِ يُرۡسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيۡكُم مِّدۡرَارًا وَيَزِدۡكُمۡ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمۡ﴾ (هود: ٥٢) ﴿وَيُمۡدِدۡكُم بِأَمۡوَٰلٖ وَبَنِينَ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ جَنَّٰتٖ وَيَجۡعَل لَّكُمۡ أَنۡهَٰرًا﴾ (نوح: ١٢) يرى الطبري أنَّ معنى الاستغفار في هذا الموضع "الإيمان بالله وطاعته،"[٥٠] بينما تعني التوبة عدم الاستمرار في التصورات العقدية المنحرفة، مثل كفران النعم، كما تعني: الكف عن الأمراض الفكرية، كالحقد والحسد،

[٤٩] ابن حنبل، أحمد. **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٨م، ج٣، حديث رقم١٨٤١، ص١٢٩.

[٥٠] الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير. **جامع البيان في تفسير القرآن**، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٣م، ج٦، ص٤٣٥٥، وج١٠، ص٨٢٢٤.

أو الأمراض العملية: كالخيانة، والغش، وأكل أموال الناس بالباطل، وأكل الربا أضعافًا مضاعفة. وتضمنت الآية الموارد الطبيعية، من مطر وزروع وأنهار، وقوة مادية ونفسية للإنتاج، وفيها ربطٌ واضحٌ بين الاستقامة الروحية والفكرية والقوة الاقتصادية؛ إِذْ إن القوة المادية المالية تنمو نتيجة الاستقامة الروحية والعقدية والخلقية للمجتمع.

إنّ الإيمان بالله –تعالى– والرجوع إليه من خلال محاسبة النفس ومراجعة الذات، يُدخِل في النفس الراحة والطمأنينة؛ مما يعني تزكية النفس عن الرذائل الفكرية والدسائس العقلية، وهذا بالطبع يُنَمِّي الثقّة بالنفس والاعتزاز بها لدى الأفراد. وحسب الدراسات النفسية الحديثة،[٥١] فإنَّ الطمأنينة والثقّة بالنفس هما أساسا تنمية التوازن والاعتدال لـ"شخصية الفرد" الروحية والمادية، وهذا بالتأكيد يسهم في زيادة إنتاجية الفرد وفعاليته من الناحية المادية، واستقامته من الناحية السلوكية؛ مما يقلّل انتشار الجرائم والفساد في مجال الاقتصاد في المجتمع. ولهذا نجدُ نبيَّ الله هود عليه السلام يعلّم قومه أنَّ التوبة والاستغفار أو الصلح مع الله هما أساسا التنمية أو الرفاهية للمجتمع؛ إذ قال الله تعالى على لسان هود: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ وَلَا تَتَوَلَّوْا۟ مُجْرِمِينَ﴾ (هود: ٥٢) أي "إنكم إن آمنتم بالله، وتبتم من كفركم به، أرسل قطر السماء عليكم يدر لكم الغيث في وقت حاجتكم إليه، وتحيا بلادكم من الجدب والقحط."[٥٢]

ويمثل السلوك القويم (التقوى والتوبة) في الآية السابقة أَحدَ مقومات عمليّة الحصول على التنمية الاقتصادية، وهو ما تؤكده آيات قرآنيّة أخرى في أكثر من موضع، فهذا نبي الله نوح عليه السلام يخاطب قومه في علاقة تقوية الروح بالتنمية

---

[٥١] ميخائيل، أسعد يوسف. **الثقة بالنفس**، القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٩٠م، ص٣٣-٣٩، و ص٤٥-٦٠. وانظر:

- Connie D Palladino, *Development self esteem: A positive guide for personal success*, (London: Kogan Page, 1990), pp.12-13.

[٥٢] الطبري، **جامع البيان في تفسير القرآن**، مرجع سابق، ج٦، ٤٣٥٥.

الاقتصادية، بقوله: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ۝١٠ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا ۝١١ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا﴾ (نوح: ١٠-١٢) ويذكر القرطبي أنَّ قوم نوح شكوا إليه من ندرة الموارد الطبيعية ونقص الإنتاج (أو الدخل القومي بلغة العصر) واستغاثوا به، فذكّرهم أنَّ ذلك سببه انتشار الأمراض الروحية: كالعصيان، والأنانية، وطلب منهم الاستغفار والتواضع لاستنزال الرزق.[٥٣]

ويبدو أنَّ التقوى شرطٌ أوليٌّ للتنمية والحصول على الرزق وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (الطلاق: ٢-٣)[٥٤] وتبدو الصورة أوضح فيما يتعلق بالعلاقة بين القيم الروحية والتنمية الاقتصادية في سورة الأعراف بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ (الأعراف: ٩٦) فإذا صدقوا بالله، وابتعدوا عن الظلم والطغيان، أنزل الله البركة في سعيهم ومواردهم الطبيعية. ونجد أنّ في سورة الشعراء ربطًا واضحًا بين التنمية الاقتصاديّة والقيم الروحيّة؛ إذ يؤكد نبي الله هود -عليه السّلام- لقومه أنَّه لا قيمة لتشييد البنايات الفاخرة والمشاريع الحضاريّة الفخمة ما لم تصاحبها قوة روحيّة وقيميّة.[٥٥] بينما ربط نبي الله صالح -عليه السّلام- بين التنمية الاقتصاديّة من ثمار وزروع ومياه وصناعة وبين الشكر على النعم، وأكد لقومه أنَّ الانحطاط الخلقي وغياب القيم الروحيّة من عملية التنمية يؤدي إلى زوالها.[٥٦]

---

[٥٣] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. **الجامع لأحكام القرآن**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ٢٠٠٤م، ج١٨، ص٣٠١-٣٠٢.

[٥٤] وهذا ما يؤكده الحديث الشريف: "من أكثر من الاستغفار جعل الله له من كل هَمٍّ فرجًا، ومن كل ضيق مخرجًا، ورزقه من حيث لا يحتسب"، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: "ينجيه من كل كرب في الدنيا والآخرة؛" أي: من كل شيء ضاق على الناس مادياً ومعنوياً، انظر:
- القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مرجع سابق، ج١٨، ص٣٠٣.

[٥٥] سورة الشعراء، ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ ۝١٢٨ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ۝١٢٩ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ۝١٣٠ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۝١٣١ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۝١٣٢ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ۝١٣٣ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝١٣٤ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (الشعراء: ١٢٨-١٣٥)

[٥٦] سورة الشعراء، ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ ۝١٤٦ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ۝١٤٧ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ۝١٤٨ وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ۝١٤٩ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ ۝١٥٠ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ۝١٥١ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ (الشعراء: ١٤٦-١٥٢)

وبناء عليه: فإنَّ القيم الأخلاقيّة في المنظور القرآني تمثِّل مقوّمًا أساسيًّا للحصول على الإمكان الاقتصاديّ. ولأهمية القيم الروحيّة والمعايير الأخلاقيّة للتقدم والتشييد الحضاريّ في المنظور الإسلاميّ، أشار بعض العلماء أمثال مالك بن نبي. إلى أنَّ الرصيد الحقيقي لأمّة مّا، ليست البنايات ولا العمارات المشيّدة، بل الإرادة الحضاريّة والقيم المعرفيّة،[٥٧] وعليه فإنَّ بقاء الإنسان واسقراره الحضاريّ على الأرض مشروط بأخلاقه كما يقول شوقي:

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا

مما يعني أنَّ الأمة التي تصاب بالانحطاط الخلقي، سواء في مجال الاقتصاد أم في غيره، فإن وجودها مهدد بالزوال، وأيامها مهددة بالفناء.

٣. **النزاهة في المعاملات التجاريّة والماليّة في عالم الاقتصاد من خلال الوفاء بالمكاييل والموازين**، كما قال نبي الله شعيب، وهو يُعلِّم قومه قيم الإنتاج والتنمية الاقتصادية: ﴿وَلَا تَنقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ (هود: ٨٤) تضمن هذا الخطاب مقوّمات عدّة لاستقرار الاقتصاد، منها: النزاهة في المعاملات التجارية، فقد نهاهم عن الفساد المالي، بدءاً من النهي عن التطفيف في المكيال والميزان، ثم نهاهم عن أكل أموال الناس بالباطل لكونها تنعكس سلباً على المعيشة وحركة الكسب، مما يؤدي إلى الركود المالي والإفلاس، ثم أشار إلى النتيجة المرجوة من النزاهة المالية بقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَاكُم بِخَيْرٍ﴾ (هود:٨٤) أي سعة من الرزق ورغد من العيش (استقرار الاقتصاد)، كما حذرهم من العواقب الوخيمة للفساد المالي بقوله: ﴿وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ (هود:٨٤)

يشير نواف بن صالح الحليسي في كتابه: "المنهج الاقتصاديّ في المكاييل والموازين لنبي الله شعيب عليه السلام"، إلى أنَّ ما تضمنته الآية الكريمة، من ضرورة التوجيه

[٥٧] ابن نبي، مالك. **المسلم في عالم الاقتصاد**، مرجع سابق، ص٨٣.

الرشيد للسياسة النقديّة والسياسة الماليّة، هو ما توصل إليه علماء الاقتصاد الحديث؛ إذْ أكدوا أنَّ السياسة النقديّة والسياسة المالية من خلال تحديد الموازين والمكاييل للسلعة، وإعطائها الصبغة الرسمية، يمثلان العناصر الأساسيّة للاستقرار الاقتصادي.[٥٨] ويضيف الحليسي أنَّ من بين الإصلاحات الاقتصادية لدعوة شعيب عليه السّلام دعوة قومه إلى ترك بخس الميزان ومكسه، ونبذ التطفيف، والالتزام بالوفاء والقسط والعدل في الميزان، كل هذه المسببات تعطينا مفهوماً اقتصادياً للموازين والمكاييل باستقرار الميزان وحدوده واستقرار الأسعار النقديّة.[٥٩] وكما يرى ابن كثير، فإنّ هذا الخطاب تضمن محورين أساسين للسير الطبيعي للاقتصاد وتنميته، وهما: النزاهة في المعاملات المالية، وعدم عرقلة الحركة التجارية، سواء كان ذلك بقطع الطريق مادياً أو عن طريق سنّ القوانين المالية الظالمة التي تعرقل حركة التجارية؛ إذْ إنه: "ينهاهم أولاً: عن نقص المكيال والميزان إذا أعطوا الناس، ثم أمرهم بوفاء الكيل والوزن بالقسط آخذين ومعطين، ثانياً: نهاهم عن العثو في الأرض بالفساد وقد كانوا يقطعون الطريق."[٦٠] ويقول القرطبي: "كانوا مع كفرهم أهل بخس وتطفيف، وكانوا إذا جاءهم البائع بالطعام أخذوا بكيل زائد، واستوفوا بغاية ما يقدرون عليه وظلموا، وإن جاءهم مشترٍ للطعام باعوه بكيل ناقص، وشحوا له بغاية ما يقدرون، فأمِروا بالإيمان إقلاعاً عن الشرك، وبالوفاء نهياً عن التطفيف."[٦١]

ولا شكّ في أنَّ فساد السياسة النقديّة والماليّة يشوِّه من الناحية العملية حركة السوق ونشاطه التجاريّ، من بيع وشراء، بينما من الناحيّة الأخلاقية يسلب من الناس المنافع المادية وحقوقهم التي يجب أن تصل إليهم. ولهذا فإنّ الدعوة إلى النزاهة في مجال المعاملات والاقتصاد في هذه النصوص عبارة عن مبادرة تنموية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين قدرات الإنتاج وحركة السير للقطاع المالي من خلال

[٥٨] الحليسي، نواف بن صالح. **المنهج الاقتصادي في المكاييل والموازين لنبي الله شعيب عليه السلام**، مصر: دار الكتب القومية، ١٩٩٢م، ص١٩٧.

[٥٩] المرجع السابق، ص١٩٧-١٩٨.

[٦٠] ابن كثير، **تفسير القرآن العظيم**، مرجع سابق، ج٧، ص٤٦٠.

[٦١] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مرجع سابق. ج٩، ص٨٥.

"تحديد الوزن والكيل للسلعة وإعطائها الصبغة الرسميّة."[٦٢] وتسهم النزاهة الماليّة في التنمية الاقتصاديّة من خلال المحافظة على الأسواق الماليّة في مجالات التمويل المتبادل والأوراق المالية بعيدةً عن الفساد، وتحسين نظم إدارة الأموال لغرض الإيفاء بمسؤولياتها، ورفع قدرات البنوك ومهارات عملها في الربط بين الجهات المنتجة والمستهلكة من جهة، وبين المستثمرين وأصحاب المقاولات من جهة أخرى.

ودعوة القرآن إلى النزاهة في المعاملات الماليّة والوفاء بالمكاييل والموازين دعوة ذات أهداف اقتصاديّة، فهي ذات أوجه ثلاثة: أولاً: إنَّ الوفاء في الكيل والميزان هو إقامة العدل والحق بين ما يبيعه التاجر، وأخذ حق المشتري من السلعة المراد بيعها. ثانياً: إنَّ التلاعب في التجارة والمال والاقتصاد، سواء بالغش أو الغبن أو التحايل، يؤدي إلى فساد المجتمع. ثالثاً: إنَّ أسس العقيدة الإسلاميّة من شروطها الوفاء في الكيل والميزان؛ لأنَّ كل مسلم يعمل بالتجارة أو بالصناعة أو بالمال لا بدّ أن يفي ويعطي الحق لصاحب الحق.[٦٣]

٤. **حسن الإنفاق والاستهلاك**؛ أي التوسط في الأمر بين التقتير والإسراف، وعدم التبذير والترف، من باب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (الإسراء: ٢٩) إذْ تشير الآية الكريمة إلى ضرورة التوسط في مجال الاقتصاد، وهذا التوسط عمليّة ذات وجهين: يتمثل الوجه الأول في ضرورة الابتعاد عن الإسراف والترف، بينما يتمثل الوجه الثاني في الابتعاد عن الاحتكار وعدم تعطيل وظيفة المال.[٦٤] وحسن الإنفاق والاستهلاك يقوّم التنمية الاقتصادية من حيث إنَّه يفيد القصد في المعيشة، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟

---

[٦٢] الحليسي، **المنهج الاقتصادي في المكاييل والموازين لنبي الله شعيب عليه السلام**، مرجع سابق، ص١٩٨.

[٦٣] المرجع السابق، ص١٩٩.

[٦٤] وحسن الإنفاق والاستهلاك، بوصفه أحد مقوّمات التنمية الاقتصاديّة، ينطلق من مبدأ إسلامي آخر، وهو "التوسط في الأمور"؛ إذ لا تفريط ولا إفراط، وهو المبدأ الذي وصف الله تعالى به أمّة محمد -صلى الله عليه وسلم-، بقوله: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ... ﴾ (البقرة: ١٤٣) ويعني الوسط هنا: العدل في الحياة، وهو: "الجزء الذي هو بين الطرفين"، ووصف الله تعالى أمّة محمد بالوسط؛ لتوسطهم في الأمور كلها، فلا هم أهل غلو فيها، كما أنهم ليسوا أهل تقصير فيها من عبادة وسياسة واقتصاد ومعاملة.

﴿وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: ٦٧) قواماً: أي مَبْلَغًا وَسَدَادًا وَمِلَاك حَال، وَالْقِوَام، بِكَسْرِ الْقَاف: مَا يَدُوم عَلَيْهِ الْأَمْر وَيَسْتَقِرّ.[٦٥] والقصد أو العدل في المعيشة تُمكِّن الشخص من ضبط الأمور وتدبير مجرياتها في المستقبل؛ مما يساعد في الموازنة بين استهلاك المال في الزمن الحاضر وحاجة المستقبل. ويشير زيدان عبد الفتاح قعدان في كتابه: "منهج الاقتصاد في القرآن"، إلى أنَّ هذه الآية وغيرها تؤكد أن: "العدل هو الركيزة الأساسيّة للاقتصاد؛ لأنَّ الاقتصاد يعني أوَّلَ ما يعني اختيار البدائل المثالية."[٦٦]

والتوسط في الإنفاق هنا يعني التوسط بين التقتير والإسراف، ومعلوم في عالم الاقتصاد: "أنَّ حسن التدبير مع الكفاف، خيرٌ من الكثير مع الإسراف."[٦٧] وفي هذه الآية نجد القرآن الكريم –أيضاً– ينهى عن هذين النموذجين لممارسة الإنتاج والاستهلاك في مجال الاقتصاد، وسبب النهي هو أنَّ المقتر "لا يصل الإنفاق عنده إلى حد إشباع حاجاته، بينما إنفاق المبذر يتجاوز إشباع حاجاته، إلى تبديد قسط كبير من الثروة."[٦٨] إذ إنَّ كلّاً من السرف؛ أي المجاوزة في حد النفقة، والإقتار، الذي يعني التقصير عن الذي لا بدّ منه،[٦٩] يعطّلان حركة التنمية الاقتصاديّة، فالأول يؤدي إلى الإفلاس، والثاني يعطل وظيفة المال، ويؤدي إلى ما يسمى اليوم بالتضخم المالي، بسبب التعطيل الذي يتنج من قلة استهلاك المنتجات والمبيعات التجارية.

---

[٦٥] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، مرجع سابق. ج١٣، ص٧٤.

[٦٦] قعدان، زيدان عبد الفتاح. **منهج الاقتصاد في القرآن**، طرابلس: جمعيّة الدعوة الإسلاميّة العالميّة، ١٩٩٠م، ص١٩.

[٦٧] القضاة، مصطفى. **إصلاح المال لأبي بكر بن أبي الدنيا**، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م، ص٢٣٧.

[٦٨] الكحلوت، عبد العزيز. **الإسلام والثروة**، منشورات صحيفة الدعوة الإسلامية، ط١، ١٤٠٠هـ، ص٩١.

[٦٩] الإسراف –كما يقول الأصفهاني في مفرداته– يعني: "تجاوز الحد في كل فعل يفعله الإنسان، وإن كان في الإنفاق أشهر"، وفي لسان العرب يعني: "الإسراف مجاوزة الحد"، ومن ضمن معاني كلمة الإسراف في القرآن: مجاوزة الحد أو القدر المعلوم في إنفاق المال؛ أي إن المال لا يتضرر بالاستهلاك ما لم يحصل تجاوز وإسراف بالقدر المطلوب، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ (الأعراف: ٣١) انظر:

– الراغب الأصفهاني، **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دمشق: دار القلم، ٢٠٠٢م، ص٤٠٧.

– ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٩٩٩م، ج٦، ص٢٤٤.

ومقابل التأكيد على حسن الإنفاق والاستهلاك، بوصفهما أحد مقومات التنمية الاقتصاديّة، يدعو القرآن الكريم إلى الابتعاد عن "الترف والتبذير"؛ لكونهما يفسدان عمليّة التنمية الاقتصادية من خلال إفساد السياسة الاقتصادية.[٧٠] ويُطلق الترف على التبذير والإسراف في المال، كما يطلق على الطغيان وتجاوز الحد في المسائل الفكرية؛ لأنه من الناحية المالية تختلف حاجات المترفين عن حاجات الناس العاديين؛ مما يجعلهم يستهلكون ثروة الأمة دون حقّ. فالمترف هو ذلك الإنسان الذي يميل إلى الاستهلاك غير الطبيعي عن طريق إطلاق عنان رغباته وشهواته الترفيهية التي لا تعطي قدراً كبيراً من المنفعة الحقيقية؛ مما يؤدي إلى الخلل أو عدم التوازن بين عمليتي الإنتاج والتوزيع في الثروات والموارد الطبيعية. "فالمترفون يتميزون بالأَثَرة، حيث الذات مركز التفكير والسعي، وعلى هذا النحو فإنَّ غاية النشاط الإنساني عندهم ليست إلا لجلب المنفعة أو دفع الضرر، فالأَثَرة لا تعرف القيم والمثل العليا المتصلة بحياة المجتمع، وإنما يتركز اهتمامها على الذات التي تؤمن بها، ومِنْ ثَمَّ تحب كل ما يمتعها إمتاعاً حسياً ومادياً، وتمقت كل ما عداها."[٧١]

إنّ هذا النوع من الممارسة الاقتصاديّة للاستهلاك يؤدّي إلى الطغيان، وتفسخ المجتمع، والانحلال الخلقي، وتصدع البنية الإنتاجية فيه، وقد يؤدي بهم إلى الهلاك ما لم يتم تداركه؛ إذ إنَّ إطلاق عنان النزعة المادية أوالمتعة المادية يفضي إلى الظلم وانتشار الجريمة، ويعني هذا بالطبع سقوط المجتمع وتصدعه، وتوالي نزول المصائب والكوارث

---

[٧٠] نعني بالسياسة الاقتصادية تلك الإجراءات العلمية التي تباشرها السلطات الرسميّة في تسيير الحياة الاقتصادية، وخاصة تلك الوسائل التي يستخدمها النظام الاقتصادي في حل المشكلات الاقتصادية. لتفاصيل أوفى عن السياسة الاقتصاديّة وعلاقتها بالتنميّة الاقتصاديّة انظر:

- قلعة جي، محمد رواس. **مباحث في الاقتصاد الإسلامي**، بيروت: دار النفائس، ط١، ١٩٩١م.
- دكروري، محمد إبراهيم، وأبو الدهب، محمد جلال. **أصول علم الاقتصاد**، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥م، ص٣.
- هيكل، عبد العزيز فهمي. **موسوعة المصطلحات الاقتصاديّة والاحصائيّة**، بيروت: دار النهضة العربيّة، ١٩٨٦م، ص٧٩٦-٧٩٧.

[٧١] الكحلوت، **الإسلام والثروة**، مرجع سابق، ص٩٥.

عليه، ولهذا قال سبحانه: ﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴾ (الإسراء: ١٦)

والدعوة إلى الابتعاد عن الترف هدفها حماية الإجراءات والوسائل التي يستخدمها النظام الاقتصادي في تسيير الحياة الاقتصادية من الفساد، وأيضاً منع سيطرة الأطماع الاستغلالية على عمليتي الإنتاج والتوزيع للثروة. فسيطرة المترفين على السياسية الاقتصادية في المجتمع معناها: إخراج المال في غير حقه، وسوء الاستهلاك لأموال الدولة والخاصّة من غير هدف إنتاجي أو معنى تنموي. فالمنهج القرآني للتنمية الاقتصاديّة أعطى الأهمية لكلٍّ من الإنتاج والاستهلاك في عمليّة التنمية الاقتصاديّة؛ إذ لا معنى للإنتاج ما لم يصاحبه استهلاك رشيد، ومن هذا المنظور حَرَّم الإسلام الترف والتبذير في المال؛ لكونهما من أفعال التخريب والإفساد. وبناء على ما سبق فإنّ الاستهلاك الرشيد للمال، الذي يعني الإنفاق الحسن على الأهل والأقارب أو في التعاون الاجتماعي، كما في قوله: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴾ (الإسراء: ٢٦) لا يضر الإنتاج؛ أما التبذير، وهو استهلاك المرء أكثر من حاجته حيث تصبح عملية الاستهلاك تبذيراً، فهو ما نهى عنه القرآن: ﴿ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓا۟ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ ۖ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا ﴾ (الإسراء: ٢٦-٢٧)

خاتمة:

بعد الدراسة والتحليل لمقوّمات التنمية الاقتصادية في الوحي الربانيّ، توصَّلَ البحثُ إلى أنّ التنمية الاقتصادية جزءٌ من التغيير الحضاري الذي يتناول أبنية المجتمع كافة، ويشمل جوانبه المادية والمعنوية، وأية محاولة لتفعيل القدرات التنمويّة للإنسان يجب أن تضع في الحسبان العناصر غير الاقتصادية، مثل ثقافة الناتج وسلوكه الاحتماعيّ؛ مما يعني استحالة حصر مفهوم التنمية في زيادة الدخل الكميّ اعتماداً على وسائل الإنتاج المادية، كالصناعة والحرفة، دون النظر إلى دور الإنسان ومقوّماته النفسية وقيمه الروحية في عملية التنمية الاقتصادية.

إنَّ تحسين السلوك النفسيّ والاجتماعيّ للإنسان في إرادته وتصوراته الفكرية هو الذي يُحدِّدُ معالم التنمية الاقتصادية الحقيقية، ومنْ ثَمَّ فإنَّ عملية التنمية في الرؤية الإسلاميّة تتوجه أساساً إلى الإنسان وتشييده بوصفه القيمة الاقتصادية الأولى؛ ولكونه وسيلة التنمية وغايتها. ومن هنا فإنَّ التنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي يجب أن تسبقها تنمية المقوّمات الأخلاقية والسلوكيّة لدى الفرد.

إنَّ القوة الحقيقة، من اقتصاد وسياسة وثقافة، لأمَّة مّا -في الرؤية الإسلاميّة- تكمن في الاعتماد على الذات والتماسك الداخلي بين أبناء الأمة، ومنْ ثَمَّ فإنّ ما أصاب أمتنا في العصر الحاضر من تراجع حضاري، وتبعية اقتصادية، وانخفاض لفعالية الفرد وإنتاجه؛ سببه: ضعف الإرادة الداخليّة، وغياب التكتل المؤسساتيّ والإقليمي المطلوب بين المسلمين، وهو مصداق قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ (آل عمران: ١٦٥) قبل أن يعود إلى عوامل وتأثيرات خارجيّة مستقلة عن إرادة الأمّة. وما من شك في أنّ تنمية هذه المقوّمات النّفسيّة والسّلوكيّة وتطبيقها قد تكون وسيلة مفيدة لحل القصور الاقتصاديّ والأزمات الماليّة التي يمر بها العالم.